زكت صفاء رئيساً والسبيعي مقرراً لها

«المرأة والأسرة»: أولوياتنا العنف الأسري وتوظيف أبناء الكويتيات

■ الهاشم: مرسوم إسكان المرأة وضع حلاً لمعظم الحالات والفئات

صفاء الهاشم

اجتمعت لجنة المرأة والأسرة أمس لانتخاب الرئيس والمقرر، حيث تمت تزكية النائبة صفاء الهاشم لرئاسة اللجنة والنائب الحميدي السبيعي مقررا لها.

وقالت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة حددت أولوياتها المتمثلة في العنف الأسري وإسكان المرأة وتوظيف ابناء الكويتية.

وكشفت عن الانتهاء من تقرير العنف الأسري في انتظار التصويت عليه ورفعه الى مجلس الأمة، ومناقشة عدد من الاقتراحات بشأن اسكان المرأة والمرسوم الوزاري بشأن من تستحق السكن من الكويتيات.

وأوضحت ان المرسوم وضع حلا لمعظم الحالات والفئات بعد اجتماعات مع الوزيرة السابق جنان بوشهري التي تشكر على إصدارها هذا المرسوم.

وأضافت أن المرسوم شمل القرض الإسكاني الممنوح بقرض الترميم والتوسعة والتعلية بما لا يتجاوز ٣٥ الف دينار على ان يكون السكن بحاجة الى الترميم وما شابه ولا يكون مؤجرا بالكامل.

واشارت إلى ان الاجتماع تناول ما يخص توظيف ابناء الكويتيات، معتبرة انه من غير المقبول أن يعلن وزير التربية عن شواغر ٤٠٠ درجة وظيفية يتم توظيف الوافدين فيها بالرغم من حاجتنا للمعلمين أبناء الكويتيات.

وعن اجتماع لجنة الميزانيات قالت الهاشم «اليوم «أمس» كان هناك العديد من اجتماعات اللجان حيث حضرت اجتماع لجنة الميزانيات وتمت مناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي بحضور الوزير، وطلبت منه التركيز على التنمية البشرية وعرضت مآخذي على مخرجات الجامعات الخاصة.

وأضافت «أما آن الأوان ان يكون لدينا دراسة بشأن البعثات الداخلية والخارجية التي يستوعبها القطاع النفطي لاسيما اننا دولة احادية الدخل».

وطالبت بالعمل على خلق جيل جديد خصوصا في التخصصات المطلوبة التي تحتاجها البلاد، وإغلاق التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل معتبرة أنها «لاتسمن ولا تغني من جوع إنما فقط ارقام».

وفي سياق مختلف قالت الهاشم «بالنسبة للرسالة التي وجهتها الى مجلس الأمة بشأن عدم حضور النواب لاجتماعات اللجان بالرغم من انهم حرصوا على الحصول على عضويتها، فوجئت بعدم ادراجها في جدول الأعمال، وسيكون لي موقف بالجلسة تجاه هذا الأمر لا سيما انه سيتم مناقشة استقالة الزميلين النائبين بدر الملا وصالح عاشور من اللجنة المالية».

وفي شأن آخر طالبت الهاشم وزير الداخلية امس الصالح بإلغاء القرار الوزاري رقم 957 لسنة 2019، الخاص بشؤون الإقامة وحرمان المرأة الكويتية من استقدام خادم وسائق الا بموافقة مدير شؤون الإقامة والسماح للوافدين بذلك، مؤكدة أن هذا القرار فيه صعوبات على الكويتية لاضطرارها للوقوف في الطابور للحصول على حقها، وحذرت الهاشم وزير الداخلية تحذيرا شديد اللهجة من المساءلة السياسية إذا لم يلغ هذا القرار الذي اعتبرته «القرار المسخ»، وأنها اليوم صرحت من على (البوديوم)، وإن لم يستجب الوزير بإلغاء القرار فسوف يكون موقفها من على المنصة.

■ قرار حرمان الكويتية من استقدام خادم وسائق فيه صعوبات كثيرة

دعا «التشريعية» إلى الموافقة على رفع الحصانة عنه

العدساني يطالب الحكومة بفتح ملفات الأموال العامة

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الحكومة بفتح جميع الملفات المتعلقة بالمال العام، مؤكدا ان قضايا الأموال العامة لا تسقط بالتقادم استنادا إلى المادة 17 من الدستور بأن «للأموال العامة حرمة».

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه حضر أمس اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لمناقشة طلب رفع الحصانة عنه في القضية المرفوعة ضده من نائب سابق بتهمة التشهير به، مبينا انه طالب اللجنة بالموافقة على طلب رفع الحصانة عنه.

وأضاف العدساني «طالب مجلس الأمة أيضا برفع الحصانة عني لأني لا أعترف بالحصانة نهائيا ولا شيء لدي أخافه بل أعتمد على رب العالمين وثقتي بالقضاء».

وجدد التأكيد أن ما ذكره هو اعتراف النائب السابق بنفسه وأن الاعتراف سيد الأدلة، بأنه حصل على أموال من رئيس الوزراء، مؤكدا أنه سيتصدى لهذا الأمر مطالبا وحدة التحريات المالية بفتح هذا الملف.

وأضاف «على رئيس الوزراء الحالي الا يسير على السياسة السابقة بإعطاء النواب بحجة المساعدات ما يخل بتوازن السلطتين التشريعية والتنفيذية».

ولفت إلى أنه تقدم برسالة واردة بحق النائب السابق لإحالته إلى هيئة مكافحة الفساد خصوصا أن هناك قوائين تجرم وتمنع هذا الأمر.

وزاد «إذا لم تستجب الحكومة لهذا الأمر فأؤكد أنني سأستجوب رئيس الوزراء، وعليه أن يفتح جميع السجلات خصوصا أن هذا النائب ذكر أن هناك كثيرين تلقوا أموالا».

واصفاً إياها بـ«الخطوة في الاتجاه الصحيح»

العتيبي يشيد بطلب الحكومة تخصيص ساعتين شهرياً لمناقشة القضايا المهمة

أشاد النائب خالد العتيبي بمضمون الرسالة الواردة من الحكومة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء، بشأن تخصيص ساعتين شهريا بأجدى جلسات مجلس الأمة لمناقشة موضوعات تتعلق بالأشغال والطرق والرعاية السكنية والصحة والتعليم.

وقال العتيبي في تصريح صحافي، إنه على الرغم من انها خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها جاءت متأخرة وكان من المفترض على الحكومة أن تبادر بها منذ دور الانعقاد الأول.

واقترح أن تتم إضافة ساعتين إلى عمر الجلسة لمناقشة القضية لتنتهي المناقشة في الرابعة أو الخامسة بدلا من موعد انتهاء الجلسة الأصلي في الثانية ظهرا، باعتبار أن وقت الجلسة الفعلي متخم بالقوانين والطلبات الأخرى المدرج على قوائم الانتظار.

وقال العتيبي إنه من جهة أخرى ضد حصر قضايا المناقشة في موضوعات محددة وفقا لرؤية الحكومة كما جاءت به الرسالة.

وأوضح أن هناك العديد من الموضوعات والقضايا التي يجب أن تناقشها الحكومة مع النواب بخلاف الموضوعات الواردة بالرسالة والتي حددتها الحكومة ومنها التركيبة السكانية، وقضية الازدحام المروري، والحربات وقضايا التعبير، وغيرها من القضايا الأخرى.

وأكد العتيبي في ختام تصريحه ضرورة أن يكون للحكومة موقف من تلك القضايا وتبادل الآراء النيابية معها للخروج بصيغة محددة تخدم هذه القضايا.

مبدياً عدم تفاؤله من أداء الحكومة الجديدة

السبيعي: المرحلة المقبلة ستشهد العديد من الاستجوابات

الحميدي السبيعي

قال النائب الحميدي السبيعي إن المرحلة المقبلة ستشهد العديد من الاستجوابات، مبدياً عدم تفاؤله من أداء الحكومة الجديدة.

وأضاف السبيعي في تصريح صحفي بمجلس الأمة "إن القادم سيئ لأن التشكيل ضعيف، واعتقد ان بعض الوزراء شخصياتهم ضعيفة ولا توجد لديهم القدرة على اتخاذ القرارات، وأن الوكلاء اقوى منهم، والوقت ضيق وقصير والتوقع الكثير من الاستجوابات".

وأشار إلى أنه من بين الوزراء الذين ستقدم لهم الاستجوابات وزير التربية وزير التعليم العالي سعود الحربي ووزير الدولة لشؤون البلدية وليد الجاسم.

وأضاف "منذ اول يوم لتشكيل الحكومة قلت يا سمو الرئيس لن ننتظر كثيرا وأنا صادق في ذلك، ولست متفائلا بأداء هذه الحكومة واعتقد أنه سيكون مخيبا للآمال وأن الكتاب يقرأ من عنوانه".

الفضل يقترح اشتراطات جديدة لتوريد الخضر والفاكهة وتعزيز حماية المستهلك

احمد الفضل

أعلن النائب أحمد الفضل عن أنه تقدم بـ 4 اقتراحات برغبة لوضع شروط جديدة لشركات الوساطة في مجال الخضر والفاكهة، وحظر احتكار التوريد للجمعيات التعاونية وتنظيم مزادات الخضر والفاكهة، واستخدام التطبيقات الإلكترونية في تعزيز إجراءات حماية المستهلك.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

نظراً لوجود العديد من شركات الخضار والفواكه الوسيطة التي لا تقوم سوى بدور الناقل للمنتجات من أسواق الجملة إلى الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية والأسواق الموازية من دون تقديم أي قيمة مضافة على تلك المنتجات، وبالمقابل فإنها تحصل على حصة الأسد من إيرادات تلك المنتجات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تقوم وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للغذاء والتغذية وفق اختصاص كل منهما بوضع اشتراطات جديدة ملزمة لشركات الخضار والفواكه الوسيطة على النحو التالي:

(أ) إزالة المنتجات التالفة والفاسدة قبل توريدها للجمعيات.

(ب) توفير شهادة من الهيئة العامة للغذاء والتغذية بسلامة المنتجات.

(ج) تقسيم المنتجات حسب الحجم والوزن وتدوين البيانات بشكل واضح مع تاريخ الإنتاج.

(د) تغليف المنتجات الزراعية بعد غسلها وتنظيفها.

(ه) وضع اسم الدولة المصدرة للخضراوات والفواكه بشكل صريح من دون تسميتها نسبة للقارة.

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

رغبة في الحد من ارتفاع الأسعار ومحاولة احتكار توريد السلع الغذائية والاستهلاكية والأجهزة الالكترونية والكهربائية في الجمعيات التعاونية على شركات أو موردين محدودين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« منع الجمعيات التعاونية من قصر توريد السلع الغذائية والاستهلاكية والأجهزة الالكترونية والكهربائية على شركة أو مؤسسة أو محل إذا تعدد الموردون لذات السلعة.

وأن تتخذ وزارة الشؤون الاجتماعية إجراءاتها الجزائية تجاه من يخالف ذلك وفق السلطة والاختصاص الممنوحة لها بالمرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية في حال تقدم أي من المتضررين من قرار الجمعية التعاونية لشكوى أو تظلم لدى الوزارة خلال شهر من تاريخ رفض الجمعية التعاونية قبول التوريد المقدم منه.

ونص الاقتراح الثالث على ما يلي:

نظراً للوضع الراهن للمنتج المحلي من الخضراوات والفواكه وما يعانيه المنتجون والمزارعون من استغلال الشركات الوسيطة لجهودهم التي تستمر طوال الموسم الزراعي الذي يناهز الـ (8) أشهر بالسنة، بحيث يتم شراء منتجاتهم بأزهد الأثمان من قبل تلك الشركات وبيعها على الجمعيات التعاونية أو الأسواق الموازية بأسعار مرتفعة جدا تصل لأكثر من (7000%) (سبعة آلاف بالمئة)، ما يمس الأمن الغذائي ويلحق الضرر بالمستهلكين والمزارعين، لذا كان هذا الاقتراح برغبة غايته تنظيم عملية عرض المنتجات بما يكفل ضمان حق الأولوية للمنتجات المحلية وغلق الأبواب على المتحايلين من بعض أصحاب شركات تسويق الخضراوات والفواكه، حيث إن الجمعيات التعاونية تعتبر كبرى نقاط التوزيع في الدولة.

لذا وجب منحها الأولوية في الاستفادة من المزاد، وكل ذلك يتم من خلال إيجاد موقع إلكتروني يتيح للعامة معرفة أسعار المزادات مبينة نوع وحجم الخضراوات والفواكه المباعة مع معرفة هوية البائع والمشتري، مع التأكيد على أهمية المحافظة على العرض الجيد لمنتجات من خلال التنظيف والتغليف والفحص وتدوين واضح للبيانات بحول دون الغش من خلال تنسيق مشترك وفق اختصاص كل من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للغذاء والتغذية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« لا تقام مزادات بيع الخضراوات والفواكه إلا بأسواق الجملة المحددة مواقعها بقرار من وزير التجارة والصناعة ويكون تحت اشرافها ورقابتها ورقابة الهيئة العامة للغذاء والتغذية وفق ما يعنيها من اختصاص، على أن يقسم عمل المزادات للمنتجات المحلية على فترتين زمنيتين، الأولى تخصص لممثلي الجمعيات، والفترة الثانية تخصص لممثلي شركات الخضراوات والفواكه، ثم يبدأ من بعد ذلك وعلى فترتين كذلك وبذات التقسيم مزادات المنتجات المستوردة مع الالتزام بالشروط التالية:

1 – لا يجوز للمزارع أو المورد تخصيص انتاجه لفترة واحدة من الفترتين إلا في حال نفاد انتاجه بالفترة الأولى، ولا يجوز لأي مزارع أو مورد دخول مزايدة الفترة الثانية من دون عرض كامل انتاجه بالفترة الأولى.

2 – تلتزم الهيئة العامة للغذاء والتغذية بفحص المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة قبل دخولها بالمزاد من خلال إنشاء مختبر بجانب كل سوق جملة للخضار والفواكه.

3 – يجب أن يكون جميع ممثلي الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية من الكويتيين، وتصرف لهم بطاقة تسمح لهم بدخول المزايدة.

4 – تقوم وزارة التجارة بإنشاء بورصة للخضار والفواكه مرتبطة بموقع إلكتروني متاح للكافة وقابل أن يربط مستقبلا مع الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية بشكل مباشر.

5 – يقوم ممثل وزارة التجارة والصناعة بتقييد كل مزايدة وإدخال بياناتها المتمثلة بالكمية والوزن والسعر والبائع والشاري ويتم نشرها بالموقع المذكور.

6 – يسمح للجمعيات التعاونية بإعادة توزيع كمية الخضار والفواكه المحلية بما يتوافق مع الأحجام الاستهلاكية التي تقررها الجمعيات التعاونية بعد شرائها من مزادات الجملة من قبل مندوبيها.

7 – يسمح للجمعيات بزيادة نسبة الأرباح على الخضار والفواكه من 10% الى 25% تلافيا للتلفيات.

8 – يجب عدم استعمال العبوة أكثر من مرة تفاديا لانتشار الأمراض.

9 – يجب على الدولة وضع ضريبة على المستورد فترة ذروة الإنتاج المحلي من بداية شهر ديسمبر حتى شهر ابريل حماية للمنتج الوطني.

10 – إجبار الشركات الحاصلة على المناقصات الحكومية لتجهيز الوجبات على استخدام المنتج الوطني (الجيش – الشرطة – الحرس الوطني) في فترة ذروة الإنتاج المحلي».

ونص الاقتراح الرابع على ما يلي:

استناداً إلى نص المادة (9) من قانون حماية المستهلك واللائحة التنفيذية رقم (39) لسنة 2014 والتي تنص على الآتي: « للمستهلك – فضلاً عن أي حقوق أخرى تقررها القوانين واللوائح – الحق فيما يلي:

–1 ضمان صحته وسلامته عند تزويده بأية سلعة أو خدمة وعدم إلحاق الضرر به عند استعماله أو تمتعه بالخدمة.

2 – ضمان جودة السلع والخدمات، وصلاحية السلع للاستخدام في الغرض الذي أعدت من أجله.

3 – الحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة عن المنتجات التي يشتريها أو يستخدمها أو تقدم إليه.

4 – التسوية العادلة للمطالبة المشروعة بما في ذلك التعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية أو أي ممارسات تضر بالمستهلك».

ولما كان من أهم حقوق المستهلك أن يكون على بينة واطلاع على أسعار السلع الاستهلاكية ومتغيراتها، ولما كان من شأن عدم وجود آلية لذلك أن يتم تغييب المستهلك عن المتغيرات في الأسعار وتجهيله بها، وما يؤديه انعدام الآلية لذلك من إتاحة الفرصة للوكلاء والموزعين والأسواق بأنواعها المختلفة وبخاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الضرورية للمواطن.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«تقوم وزارة التجارة والصناعة من خلال مسؤولياتها بحماية المستهلك ومن خلال القطاع المعني لديها بإنشاء موقع على الانترنت مرتبط بتطبيق يتاح عبر أجهزة الهواتف الذكية يتضمن البيانات المتعلقة بالنوع والماركة والوزن والحجم والكمية والسعر لجميع المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والالكترونية المعروضة في الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية التجارية ومحلات بيع الأجهزة الالكترونية والكهربائية وفق قاعدة البيانات للرخص الممنوحة لهذه الأنشطة.

وأن يتم الربط الكترونياً بين جميع تلك الجهات لتكون في إطار قاعدة البيانات الخاصة بحماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة والتي تتغير بتغير أي من تلك البيانات بشكل تلقائي لدى الجهة العارضة للسلعة، وبما يمكن المستهلك من البحث عن السلعة وفق السعر الأدنى فالأعلى، وبما يظهر فارق السعر بالتغيير أو التخفيض أو بالبحث وفق نطاق الموقع الجغرافي أو وفق نوع السوق التجاري أو الجمعية التعاونية أو نوع نشاط المحل، ومدى توفير أي من تلك الجهات لخدمة التوصيل والدفع عبر الانترنت.

ولما كان مثل هذه التطبيقات أصبح أمرا سهلا لا يحتاج إلى تأخير في التطبيق وهو أمر تتميز به بعض الجهات التسويقية والأسواق والمحلات التجارية المشابهة في تلك الأنشطة التي ترتبط بالمستهلكين ولما من شأن ذلك ضبط أي محاولة لارتفاع الأسعار ونشر الشفافية في المعلومات للمستهلكين في مواجهة الارتفاعات المصطنعة من بعض الأسواق أو الجمعيات أو المحلات التي تبيع السلع الغذائية والاستهلاكية والالكترونية والكهربائية، وكشف المغالاة في الأسعار، لذا نأمل أن يجد الاقتراح مجاله للتطبيق خلال ثلاثة أشهر من إحالته للحكومة.